بسم الله الرحمن الرحيم

حركة المقاومة الإسلامية
حماس . فلسطين

The Islamic Resistance Movement
Hamas - Palestine

معالي السيد/ .....

وزير خارجية .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،،،

مذكرة حول اتفاق وقف إطلاق النار والواقع الإنساني في قطاع غزة

مع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ (بتاريخ، 19 كانون الثاني/يناير 2025) بعد حرب الإبادة التي شنها الاحتلال على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة لأكثر من 15 شهراً، منذ اندلاعها في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، فإننا أمام واقع إنساني غاية بالمأساوية، حيث راح ضحية هذه الحرب ما يزيد عن 170 ألف مواطن فلسطيني بين شهيد ومفقود وجريح (70% منهم نساء وأطفال)، ودمر الاحتلال ما تصل نسبته 80% من مباني القطاع، وشرد حوالي 1.9 مليون من أصل 2.3 مليون مواطن فلسطيني غزي أصبحوا بلا مأوى.

وقد نجحت حركة حماس نيابة عن كل القوى الحية في شعبنا الفلسطيني بالتوصل لاتفاق يرقى لمستوى التضحيات العظيمة التي قدمها شعبنا ويضمن عدم عودة الحرب من جديد، حيث أصرت الحركة على ضمان وقف إطلاق النار الدائم حقناً لدماء شعبنا التي استباحتها قوات الاحتلال طيلة الـ471 يوماً من حرب الإبادة، وحرصت على حماية السيادة الفلسطينية على قطاع غزة، بالانسحاب الكامل لقوات الاحتلال بما في ذلك محوري "نتساريم" وصلاح الدين (فيلادلفيا)، وضمان حرية حركة الأفراد والمركبات بين جنوب قطاع غزة وشماله وعودة النازحين إلى أماكن سكناهم، وأن يفتح معبر رفح لحركة المواطنين في الاتجاهين، وسعت لأن يشمل الاتفاق إغاثة أهلنا في قطاع غزة (عبر بروتوكول إنساني واضح تم التوافق عليه مع الوسطاء بالإضافة للأمم المتحدة)، وإعادة إعمار ما دمره الاحتلال، بالإضافة للوصول إلى صفقة تبادل جديدة ومشرفة تفضي إلى تحرير أسرانا البواسل من سجون الاحتلال.

وفي سبيل تحقيق ذلك، قدمت الحركة أقصى درجات الإيجابية، وتعاونت مع الوسطاء بمرونة عالية، وتعاملت مع تعنت الاحتلال ومماطلته والضغوط التي مورست عليها بثبات يوازي صمود الشعب الفلسطيني على أرض غزة، حتى تم التوصل للاتفاق في صيغته الحالية المتوافقة مع مقترح 27 مايو الذي أقره الرئيس الأمريكي، جو بايدن، في خطابه (31 مايو 2023) ومجلس الأمن في قراره (2735)، والمتضمنة للتعديلات التي وضعت في 2 يوليو، دون المساس بكرامة شعبنا الفلسطيني في غزة والثوابت الوطنية الفلسطينية.

وجاء هذا الاتفاق على ثلاث مراحل تستمر كل منها 42 يوماً، تشمل المرحلة الأولى (الإنسانية) انسحاب قوات الاحتلال من معظم مناطق قطاع غزة وفقاً لخرائط متفق عليها، وعودة النازحين الى كل مناطق القطاع والإغاثة العاجلة وإدخال كل احتياجات الإيواء المؤقت والترميم الجزئي والعاجل وخاصة للقطاع الصحي، وتتضمن هذه المرحلة أيضاً إفراج الاحتلال عن الدفعة الأولى من الأسرى الفلسطينيين، مقابل إطلاق سراح عدد من المحتجزين "الإسرائيليين" بمن فيهم النساء وكبار السن والمرضى. وتركز المرحلة الثانية، التي يبدأ التفاوض عليها في اليوم السادس عشر من الاتفاق، على الوصول لصفقة شاملة لانسحاب قوات الاحتلال من غزة وتبادل الأسرى، بينما تشمل المرحلة الثالثة الترتيبات طويلة الأمد، بما في ذلك خطط إعادة إعمار غزة.

وبالرغم من ذلك، فإن توقف الحرب لا يعني نهاية المأساة الإنسانية في غزة، فقد تعمد جيش الاحتلال تحويل قطاع غزة لأرض غير قابلة للحياة من خلال التدمير الممنهج لكافة مرافق الحياة، ونسف أحياء ومدن بأكملها، حتى أصبح مئات الآلاف بلا مأوى، خصوصاً في محافظتي شمال غزة ورفح. كما تعمد تدمير البنية التحتية في كافة مناطق القطاع؛ فلا مصادر مياه صالحة، ولا كهرباء، ولا طرق، هذا بالإضافة للتدمير الشامل لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة والصناعة.

وما يزيد الأمر سوءً، هو التلكؤ الواضح الذي يمارسه الاحتلال في تطبيق البروتوكول الإنساني، والذي ينص بشكل لا لبس فيه على إدخال المعدات الثقيلة ومعدات إزالة الركام وسيارات الدفاع المدني؛ لاستخراج رفات الشهداء من تحت الأنقاض، وفتح الطرقات، وتسوية الأرض لعودة النازحين لأماكن سكناهم، التي لم يدخل منها شيء حتى تاريخه. وينص أيضاً على إدخال 200 ألف خيمة و60 ألف كرفان، بالإضافة لباقي مستلزمات الإيواء العاجلة، لكن ما دخل إلى الآن لا يتجاوز 4% من حاجة القطاع للخيام و0% من الكرفانات. كما يعيق الاحتلال حتى اللحظة إدخال مستلزمات الحلول المؤقتة لمشكلة انقطاع التيار الكهربائي مثل المولدات الكهربائية ومصادر الطاقة الشمسية، هذا بالإضافة لإعاقته دخول المساعدات المنقذة للحياة من أدوية وأجهزة طبية ومستهلكات طبية، وكذلك تعطيله لدخول الوفود الطبية والمستشفيات الميدانية، بجانب عدم التزامه بالسماح لخروج الجرحى والمرضى والحالات الإنسانية التي يجب أن تخرج عبر معبر رفح، حيث تم الاتفاق على خروج 250 منهم مع مرافقيهم يوميا، لكن ما يخرج منذ بداية وقف إطلاق النار لا يتجاوز الـ 50 مريض مع مرافقيهم.

وهناك خشية من أن تلكؤ الاحتلال في تطبيق البروتوكول الإنساني يأتي في إطار مخططاته المعتمدة من سنين للتطهير العرقي في غزة عبر تحويل القطاع لمكان غير قابل للحياة وتهجير أهله منه. وفي هذا السياق، تأتي تصريحات الرئيس الأمريكي ترامب بطرح خطة تهجير أهالي قطاع غزة من أرضهم إلى بلاد أخرى في إطار

ما يسميه "الهجرة الطوعية" وسيطرة الولايات المتحدة على القطاع، تواطؤاً واضحاً مع مخططات الاحتلال في إفراغ قطاع غزة من ساكنيه وتقويض مستقبل الدولة الفلسطينية المستقلة وقطاع غزة جزء لا يتجزأ منها.

وفي ظل الواقع الإنساني الصعب والجهود السياسية والإنسانية الرامية لتثبيت وقف إطلاق النار في غزة، تؤكد حركة حماس على التالي:

أولاً، حرصها الشديد على استكمال كافة مراحل الاتفاق وصولاً لوقف إطلاق النار الشامل والدائم والانسحاب الكامل من القطاع وإعادة إعمار غزة ورفع الحصار وإنجاز صفقة تبادل الأسرى.

ثانياً، تطلعها لأن يكون لكافة الدول حول العالم، ومنها دولتكم الكريمة، دور فاعل في إفشال مخططات التهجير، والضغط على الاحتلال للالتزام بتنفيذ الاتفاق خصوصاً بما يتعلق بتطبيق البروتوكول الإنساني، وكذلك في المساهمة بجهود الإغاثة والإيواء في قطاع غزة، وإرسال المساعدات المنقذة لحياة أهلها، وإعادة إعمار ما دمره الاحتلال. وهنا لابد من الإشارة إلى أن عدم التزام الاحتلال بتنفيذ الاتفاق يعرضه للانهيار وما يتبع ذلك من تداعيات خطيرة.

ثالثاً، رفضها القاطع لمشروع ترامب بتهجير شعبنا الفلسطيني من قطاع غزة وسيطرة الولايات المتحدة عليه بالقوة، واعتبارها إياه جريمة ضد الإنسانية وجريمة تطهير عرقي، وتقويضاً للقانون والدولي، تعزيزاً لشريعة الغاب على المستوى الدولي.

رابعاً، تمسك شعبنا الفلسطيني بأرضه ووطنه، وما فشل به الاحتلال بالقتل والتدمير لن تنجح الولايات المتحدة أو أي قوة في العالم بتنفيذه بأي طريقة أخرى.

خامساً، إن الضامن الحقيقي لأمن واستقرار المنطقة يكمن بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه بتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين لمدنهم وقراهم التي هجروا منها.

واقبلوا خالص التحيات مع التقدير

الأحد

08 شعبان 1446 هجرية

09 شباط – فبراير 2025 ميلادية

أخوكم/ م. محمد درويش

رئيس مجلس شورى حركة حماس

القائم بأعمال رئيس الحركة

مرفق:

ملف شامل بالاحتياجات الأساسية لقطاع غزة لأول 4 أشهر من وقف إطلاق النار.